عدولها اوله اوسن طمع فيها فلم يظفر بشيء ولا يجب القرينة
كالقرينة المذكورة لانه بها دخل بيتها لخوف او
سرقة اوطمع وانما جازله القذف حيث المرتب عليه
اللعان الذي يخلص به من الحد لاحتاجه الى الاتمام
منها لتلطيخها فراشه ولايكاد يباشره عمي ذلك
سنة او اقرار والاولى ان يستر عليها او يطلقها ان
كرهها هذا كله حيث لا ولد فان عم او خفي ظنا كما
انه ليس منه مع امكان كونه منه ظاهرا بان لم يطأها
او ولدته لدون ستة اشهر من وطي التي هي اقل مدة
فان انتفى بلعان
الحمل ولاكثرها من العقد او لفوق اربع سنين من
وطي القاضي اكثرمدة الحمل وفي معنى الوطي استدخال
المني او لما بينهما اي بين ستة اشهر وفوق اربع
سنين منه ومن زنا بعد استبراء حقيقة لزمه نفيه
لان تركه يتضمن استلحاقه واستلحاق من ليس منه حرام
كما يحرم نفي من هو منه وفي الاخيرة ما صحح في اصل
الروضة والذي صححه الاصل كالشرح الصغير انه
حل النفي لكن الاولى لمراعاته لا ينفيه لان الحامل قد تحيض

وطريق

وطريق نفيه اللعان المسبوق بالقذف فيلزمان
ايضا وانما يلزمه قذفها اذا علم زناها او ظنه كما مر
في جوازه والا فلا يقذفها فيجوز ان تكون الولد من
وطي شبهة او زوج قبله والا بان لم يعلم ولم يظن انه
ليس منه بان ولدته لدون ستة اشهر من الزنا او لفوقه
ودون فوق اربع سنين منه ومن الوطي بلا استبراء او كذا
من الوطي معه ولم يعلم ولم يظن زناها او ولدته لفوق
اربع سنين من الزنا ودون فوق ستة اشهر
من الوطي حرم نفيه رعاية للفراش والاجنبية بوبية
يجدها في نفسه وانما اعتبرت المدة فيما ذكر من الزنا
لان استبراء الامة مستند للعان فاذا ولدته لدون
ستة اشهر منه ولاكثر من دونها من الاستبراء تبينا انه
ليس من ذلك الزنا فيصير وجوده كعدمه فلا يكون
النفي رعاية للفراش وما ذكرته من حرمة النفي مع
الاستبراء المقيد بما مر ومن اعتبار المدة من الوطي
والزنا هو ما صححه في الروضة هنا واباه الشافعي على من
اعتبر المدة من الاستبراء والذي صححه الاصل هنا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)